تطوير التعليم الزراعى بين التحديات والطموحات

أ.د/ عز الدين عمر أبو ستيت

عميد كلية الزراعة - جامعة القاهرة

إن تطوير التعليم الزراعى يجب أن يستهدف تنمية الموارد البشرية المؤهلة علمياً وتدريبياً وخبرة وقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة للنهوض بالإنتاج الزراعى المصرى وتحقيق أقصى إستفادة من المشروعات القومية مثل ترعة السلام فى سيناء ومشروع توشكى لتخفيف الضغط السكانى والزحف العمرانى على أراضى الوادى والدلتا . لذا ، فإن البرامج التعليمية الجديدة يجب أن تأخذ فى اعتبارها التنوع البيئى والحيوى الناتج عن إختلاف المناخ والتربة والموارد المائية المتاحة ، الذى يفرض نوعية الأساليب الإنتاجية المستخدمه ، تقنيات الهندسه الوراثية ، تطوير طرق الرى ، استخدام الآلآت الحديثة ، الإدارة المتكاملة لمكافحة الأفات للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامه وإتباع نظم التيمة المضافة للمنتجات الزراعية من الحصاد وحتى وصولها لجهات التصنيع أو التسويق فكل هذه الأمور تساهم فى سد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك وتؤدى إلى تعظيم الإنتاجية مع رفع القيمة الغذائية للمنتجات والحفاظ على سلامتها.

إن التدريب العملى والمهنى لابد وأن يشكل مرتكزاً رئيسيا للعملية التعليمية ، سواء على مستوى المدارس الثانوية أم الكليات الجامعية ، بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل . إن هذا الأمر يتطلب تحديد الفجوة المعرفية

والمهارية وأساليب التغلب عليها بين ما تتيحه المؤسسات التعليمية لطلابها حالياً وما يتوقعه المجتمع المحيط لخريجى المدارس والكليات الزراعية من قدرات ومهارات مكتسبة أثناء الدراسة ، ذلك من خلال التعاون الفعال والمثمر ما بين جميع الشركاء ٠ وزارة التربية والتعليم – وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – مراكز الأبحاث ذات الصلة – التعاونيات – الخريجين – رجال الأعمال والصناعة . لقد حدث تحول كبير فى السنوات العشرين الأخيرة فى إحتياجات سوق العمل الزراعى ، حيث اصبح القطاع الخاص هو المصدر الأساسى لاستقطاب العمالة الزراعية بكافة مستوياتها على حساب التوظيف الحكومى الذى تراجع بشكل حاد . مما ترتيب عليه قلة الفرص المتاحة للخريجين طالبى الوظائف . بينما تنامى الطلب النوعى على الخريج ذو المهارات والمعرفة والقدرات المطلوبة فى سوق العمل والذى أصبح صانعاً للوظيفة وليس طالباً لها .

ظهرت بالتالى الحاجة لنقل المعارف العملية والمهارات والقدرات المهنية ، من خلال برامج تعليمية مواكبة للتطورات العملية الحديثة ، تتسم بالمرونة لتوفير الاحتياجات العملية والمهنية للطلاب بدرجة كافية ولا تطغى عليها الدراسة الأكاديمية على الجانب العملى والتدريب الميدانى فى مجالات طرق وأساليب الإنتاج وضمان جودة المنتج وإدارة الموارد الطبيعية المتاحة بما يتيح لتنمية المستدامة لتلك الموارد وتطوير القدرات الإنتاجة بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وأمنه الغذائى .

إن الوضع الحالى بما نواجهه من تحديات كثيرة يأتى فى مقدمتها الزيادة السكانية ، ندرة الموارد الطبيعية والتغيرات المناخية المعاكسة يتطلب التزام المؤسسات التعليمية بإعداد خريجين مهنيين قادرين ، بما اكتسبوه من معارف ومهارات خلال سنوات الدراسة ، على تطوير الإنتاج الزراعى وخدمة المجتمع للبيئة ، من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية الزراعية المتسارعة الخطى .

ولا يتحقق هذا كله بالأمنيات فقط ، إنما يتطلب جهوداً غير عادية ، من أجل إحداث تغيير جذرى ومدروس فى البرامج التعليمية القائمة بالمشاركة مع كافة الأطراف ذوى المصلحة فى الحصول على خريج زراعى ذى كفاءة وقدرة على القيام بالمهام الوظيفية التى يكلف بها ، حتى تتمكن البرامج التعليمية فى صورتها الجديدة من احداث نقلة نوعية فى المخرجات التعليمية المستهدفة ، لكى تلبى احتياجات العصر الذى نعيشه ، فيكون اعتمادها على تنوع أساليب التعليم والتعلم بما فيها إتاحة الفرصة للتعلم الذاتى للطلاب ، تنمية روح المبادرة داخلهم والقدرة على ضمن فريق للعمل والتواصل مع الأخرين من خلا ل زيادة جرعة التدريب على العمل ، سواء فى قاعات الدراسة أم المعامل ، المزارع أم المصانع . كما يتطلب الأمر تنوع أساليب تقييم الطلاب وإنجازاتهم الأكاديمية ، بما يتناسب مع نوعية المخرجات التعليمية المستهدفة للتأكد من تحقيق الطلاب للإنجازات الإكاديمية التى يلزم تحقيقها .

إن رفع إلتعليم الزراعى فى المجتمع وزيادة الأقبال عليه لا يتطلب جهود المؤسسات التعليمية فقط بل إن الأطراف المجتعية المشاركة عليها دور أساسى لا غنى عنه يتمثل فيمايلى :-

١- منح الأولوية المطلقة للخريجين الزراعيين دون سواهم فى الحصول على الأراضى الجديدة التى يتم توزيعها .

٢- اتاحة التمويل اللازم لمساعدة الخريجين على البدء فى الإنتاج ، من خلال مشروعات صغيرة أو متوسطة وبدون فوائد بنكية فى السنوات الثلاث الأولى على الأقل .

٣- اقتصار ممارسة الأنشطة الزراعية المختلفة (إدارة مزارع - تسويق مستلزمات الإنتاج وغيرها) على الخريجين الزراعيين فلا تصبح الزراعة كما هو الحال القائم " مهنة من لا مهنة له " .

٤- تغيير النظرة المجتمعية إلى الزراعة من انها الفلاحه بمفهومها التقليدى المتوارث إلى أنها دراسة لعلوم الحياة و إدارة الموارد الطبيعية .

٥- توفير حوافز مالية وعينية للطلاب المتفوقين ورعايتهم ثقافيا وإجتماعياً .

٦- المساهمه الفعاله فى توفير المنح التدريبية وفرص التوظيف المؤقت ثم المستديم لمن يستحق وتثبت كفاءته من خلال الممارسة الفعلية .

٧- اتاحة الفرصة للاحتكاك العلمى والتعليمى مع الكليات ومراكز البحوث والشركات والمصانع المناظره إقليميا ودولياً لأعضاء هيئات التدريس والطلاب.

٨- التواصل المستمر والمشاركة المجتمعية الفعالة مع المؤسسات التعليمية الزراعية بهدف التطوير المستمر للأداء وتحسينه للوصول إلى الإعتماد المؤسسى من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد .